

التقرير شدد على ضرورة تجميع احتياطات الدولة تحت مظلة واحدة

«الشال»: لابد من إطفاء حريق المالية العامة عن طريق ضغط النفقات



صافي ربح السنة للبنك خلال 2008 – 2017

بنحو 40.6 مليون دينار كويتي في نهاية عام 2016. وعليه، انخفض هامش صافي ربح البنك إلى نحو 23.3%، مقارنة بنحو 23.9% في عام 2016، نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بقيمة أعلى من ارتفاع صافي الربح. وتظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 216.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4%، ليصل إلى نحو 5.683 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 5.467 مليار دينار كويتي، في عام 2016. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنحو 362.8 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3.809 مليار دينار كويتي (67% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.446 مليار دينار كويتي (63% من إجمالي الموجودات)، في عام 2016، بينما انخفض بند قروض وسلف للبنوك، بنحو 7.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 128.9 مليون دينار كويتي (2.3% من إجمالي الموجودات) مقارنة بنحو 136.6 مليون دينار كويتي (2.5% من إجمالي الموجودات) في عام 2016.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بنحو 188.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.9%، لتصل إلى نحو 5.082 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2016، حين بلغت نحو 4.894 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي القروض والسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة نحو 78.2% مقارنة بنحو 73.3%. وبلغت نسبة إجمالي المتطلبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.4% مقارنة بنحو 89.5% في عام 2016.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، إلى أن جميع مؤشرات الربحية للبنك، قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع نهاية عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROE)، ليصل إلى نحو 15.8%، قياساً بنحو 14.1%، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 8.2%، بعد أن كان عند 7.7%. وارتفع مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، ارتفاعاً طفيفاً، ليصل إلى نحو 0.9%، قياساً بنحو 0.8%. وارتفعت ربحية السهم الواحد (EPS)، حين بلغت نحو 17 فلس، مقارنة مع ربحية نهاية عام 2016، والبالغة 15 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم الواحد (P / E) نحو 14 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 16 مرة، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع ربحية السهم الواحد بنحو 13.3%. مقارنة بترافع للسعر السوقي للسهم، ويحدود 0.8%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / القيمة الدفترية (P / B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.3 مرة، في نهاية عام 2016. وأعلن البنك عن نيته توزيع 9% أرباح نقدية، أي ما يعادل 9 فلساً كويتياً عن السهم الواحد، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائداً تقديماً بلغت نسبته 3.8% على سعر الإقبال في نهاية ديسمبر 2017 والبالغ 238 فلس كويتي للسهم الواحد. وبلغت التوزيعات النقدية 7 فلس للسهم عن عام 2016، أي زاد البنك من مستوى توزيعاته عن عام 2017.

بورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت، خلال الأسبوع الماضي، أقل نشاطاً، حيث انخفضت مؤشرات كل من كمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 396.5 نقطة، وانخفض بلغ قيمته 0.3 نقطة، ونسبته 0.1% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 9.5 نقطة، أي ما يعادل 2.5% عن إقبال نهاية عام 2017.

بتوزيع أسهم منحة فقط، و 11 شركة أعلنت عن عدم نيتها توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة. وتبدو مؤشرات الأداء الأولية مشجعة، رغم علمنا بأن إعلانات المؤشرات في أوضاع عادية، يفترض أن تنعكس وبشكل ملحوظ و موجب على أداء المؤشر الوزني للبورصة، ولكن، قراءة ذلك المؤشر حتى نهاية الأسبوع الفائت كانت عند 410.1 نقطة، أي بمكاسب محدود 2.2% فقط مقارنة بمستواه نهاية العام الفائت. السبب في تقديرنا هو أن المتغيرات العامة السلبية لها الأثر الأكبر على أداء المؤشر، ففي الجانب الإيجابي، لازالت أسعار النفط متماسكة وإن انخفضت عن أعلى مستوياتها، ولكنها لا تحفي لدعم المؤشر، فيورصات العالم تمر بحقيقة تصحيح بتأثيراتها السلبية على بورصات الخليج، والأوضاع الجيوسياسية زالت مازومة، وبورصة الكويت مقبلة على حقبة تنظيم جوهرى لأسواقها واحتياج إلى فترة ليهضمها، وعليه، فالمؤشرات الأولية والمشجعة للأداء، لها دور في تماسك أسعار الأسهم، وربما تحسن قليلاً، ولكنها تحتاج إلى دعم من تحسن المتغيرات العامة حتى تحقق أداء أفضل ومستحق.

بنك الخليج

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم –الضرائب–، بلغت 48 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 5.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 11.8%، مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار كويتي، لعام 2016. ويعود الارتفاع في ربحية البنك، إلى الارتفاع في إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات، بذلك ارتفع الربح التشغيلي بنحو 11%، وصولاً إلى نحو 117.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 105.5 مليون دينار كويتي في عام 2016. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى أرباح البنك خلال الفترة (2008– 2017).

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 12.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 7.6%، وصولاً إلى نحو 181.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 168.6 مليون دينار كويتي في عام 2016. ويعود الارتفاع في الإيراد إلى ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 15.5 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 132.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 116.8 مليون دينار كويتي (وذلك نتيجة ارتفاع إيرادات الفوائد بقيمة أعلى من ارتفاع مصروفات الفوائد). بينما، انخفض بند إيرادات توزيعات أرباح بنحو 3.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 74.6%، وصولاً إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 4.8 مليون دينار كويتي.

وارتفعت جملة المصروفات التشغيلية، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 35.4% مقارنة بنحو 37.5%. وارتفع إجمالي المخصصات بنحو 6.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ا ارتفاع بلغت نحو 5.5%، وصولاً إلى نحو 66.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 60.4 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع المخصصات (المحذدة والعامه) بنحو 29.2 مليون دينار كويتي، أي نحو 72.1%، وصولاً إلى نحو 69.8 مليون دينار كويتي، مقارنة

بنتقلت من الربحية إلى الخسائر. ولكن، لابد من التنبيه إلى أن الشركات التي تعلن مبركاً عن أداءها، هي في الغالب الأعم، أفضل الشركات المدرجة، ويتبنى الأداء طردياً مع التآخر في إعلان النتائج. وإن كان ما تقدم حول علاقة السرعة في الإعلان مع أفضلية النتائج صحيحاً، يتفق قطاع المصارف ويمثل 44.6% من القيمة الرأسمالية للبورصة على ما عدا، حيث أعلنت كل المصارف الكويتية العشرة نتائج أعمالها. وأوصت مجالس إدارات الشركات التي أعلنت نتائجها بخليل من توزيعات نقدية وأسهم منحة، كلاًهما أو أحدهما، وبلغت قيمة الأموال النقدية الموصى بتوزيعها نحو 990.5 مليون دينار كويتي، بينما بلغت أسهم المنحة الموصى بتوزيعها نحو 1.636 مليار سهم، أو نحو 5.8% من إجمالي عدد الأسهم المصدرة للشركات التي أعلنت توزيع أسهم منحة. وبلغ عدد الشركات التي أوصت بتوزيعات نقدية فقط 34 شركة، بينما بلغ عدد تلك التي أوصت بتوزيعات نقدية وأسهم منحة 11 شركة، وقامت شركة واحدة

بمعلومات حول 57 شركة أعلنت نتائج أعمالها وتوفرت تفاصيل أرقامها عن عام 2017، ورغم أن عدد الشركات المعجلة لا يتعدى 36.5% من عدد الشركات المدرجة، إلا أنها تمثل نحو 80% من قيمة شركات البورصة كما في نهاية عام 2017. وتشير النتائج ونحو 0.716 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.632 نقطة، لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2016، نحو 0.538 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.576 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.599 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.908 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 1.2%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2016، عندما بلغ نحو 305.510 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

رصيد إجمالي أدوات الدين العام ارتفع إلى 4.767 مليار دينار مقارنة بنهاية ديسمبر 2016

التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية بلغت نحو 35.398 مليار دينار

رواج سوق النفط المؤقت أتاح فرصة بناء الاحتياطيات المالية البالغة 520 مليار دولار

إستراتيجية «مؤسسة البترول 2040» لها مخاطرها المحتملة على البلد والتي ستكون ضخمة

قطاع النفط يحتاج استثمارات متصلة ولكن لابد أن تكون بتكلفة محتملة

أدوات الدين العام، لمدة سنة 2.250%، ولدة سنتين 2.500%، ولدة 3 سنوات 2.625%، ولدة 5 سنوات 3.000%، ولدة 7 سنوات 3.375%، ولدة 10 سنوات 3.875%، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية ديسمبر 2016). وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية، لمقاييم، المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2017، قد بلغ نحو 35.398 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 55.8% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.091 مليار دينار كويتي، أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.2%، عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2016. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.067 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.6%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 14.438 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2016)، وبنسبة نمو بلغت نحو 4.4%، وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 10.973 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 72.8% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.664 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 17.7% من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1.091 مليار دينار كويتي. وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.971 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 22.5% من إجمالي، (نحو 7.759 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.342 مليار دينار كويتي، وبنسبة نحو 9.4%، (نحو 3.147 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2016)، ولقطاع معاكس، وعلى المدى القصير، أي حقبة التريث، لابد من إطفاء حريق المالية العامة، وذلك بضغط النفقات العامة ونحو 82% منها جاري وفقاً

لآخر مشروع وراء ذلك التحول في الاحتياطيات المالية للدولة تحت مظلة واحدة، وتغيير وظيفتها لتحقيق عائد يصبح هو المصدر المالي المستدام للمالية العامة، على أن يأخذ دخل النفط غير الاستخدام دور مساند ومتناقص، حتى يتم الإنفاق على خيار الدولة الإستراتيجي. ومن باب دعم الخطط وراء ذلك التحول في وظيفة الاحتياطيات المالية، قامت الترويج مؤخراً بتغيير إستراتيجية صندوقها السيادي ذو الـ 1.1 تريليون دولار أمريكي، لتزدي استثماراته في الأسهم من 60% إلى 75%، وأن تشمل حتى الأسهم غير المدرجة أو الملكيات الخاصة، وأن يسمح بتملك أكثر من 10% في الشركة الواحدة، وهذا التغيير زيادة عائداته مع القبول بمخاطر أعلى.

إحصاءات مالية

يذكر بنك الكويت المركزي، في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية، لنشر ديسمبر 2017، والمحدثة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016)، قد ارتفع بما قيمته 1.500 مليار دينار كويتي، مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2016، ليصبح 4.767 مليار دينار كويتي، في نهاية ديسمبر 2017، أي ما نسبته نحو 14.2% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2016 البالغ نحو 33.5 مليار دينار كويتي. وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على

نسوق هذا الكلام لأن للكويت أهداف معلنة بتتنوع مصادر الدخل وتوظيف مواردها المالية والبشرية لتحقيق أهداف تنموية مختلفة، مثل التوظيف كمركن مالي وآخر تجاري، والآخر يسوق حالياً وفق رؤية الكويت 2035 وتكاليفه بمئات المليارات. تلك الأهداف المعجلة منذ نحو 16 عام، تخلفت لأن الحاجة إليها ضعفت بسبب رواج سوق النفط بدءاً من عام 2003، ذلك الرواج تسبب في تقويض تنافسية الاقتصاد وزيادة حادة في ارتباط البلد بالنفط الذي ثبت أن رواجه مؤقت، والبرواج السابق مزايه أيضاً، لأنه أتاح فرصة لإعادة بناء الاحتياطيات المالية البالغة تقديراً نحو 520 مليار دولار أمريكي.

على الجانب الآخر، وفي الكويت أيضاً، أعلنت “مؤسسة البترول الكويتية” إستراتيجيتها طويلة الأمـد – 2040– والتي تنوي فيها زيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 4.75 مليون برميل يومياً وتنوع إستخداماته باتجاه تعزيز جهود تحرير د وتوظيف مشنقاته في صناعة بتر وكيمياوية، وقدرت تكاليفها الرأسمالية بنحو 450 مليار دولار أمريكي، أو نحو 10 سنوات من دخل النفط المقرر في مشروع موازنة 2019/ 2018، وليس لنا اعتراض على أن تكون لـ “مؤسسة البترول الكويتية” إستراتيجية طويلة الأمد، وقد ندعها إذا كان القرار الإستراتيجي للبلد، وعن قناعة، هو المزيد من ربط مصيرها بالنفط والإستهلاك هذا الكم الكبير من الموارد المالية أو المخدرات –رأس مال وقروض– لتحقيق هذا الهدف، ما لا يمكن قبوله، وتوظيف الموارد المالية والبشرية الشحيحة لتحقيق هدفين متناقضين، الفكاً من النفط، ومزيد من الارتباط معه، حينها لن ينجح أياً منهما، والمخاطر المحتملة على البلد ستكون ضخمة.

وتفترح بعض التريث، فالؤكد أن قطاع النفط يحتاج إلى استثمارات متصلة، ولكن، لابد وأن تكون بتكلفة محتملة، وبأهداف أقل طموح، إن كان خيار البلد الإستراتيجي هو الفكاً من الإعتماد شبه الكلي على النفط، أو منحه أولوية إن كان القرار معاكس، وعلى المدى القصير، أي حقبة التريث، لابد من إطفاء حريق المالية العامة، وذلك بضغط النفقات العامة ونحو 82% منها جاري وفقاً

لآخر مشروع وراء ذلك التحول في الاحتياطيات المالية للدولة تحت مظلة واحدة، وتغيير وظيفتها لتحقيق عائد يصبح هو المصدر المالي المستدام للمالية العامة، على أن يأخذ دخل النفط غير الاستخدام دور مساند ومتناقص، حتى يتم الإنفاق على خيار الدولة الإستراتيجي. ومن باب دعم الخطط وراء ذلك التحول في وظيفة الاحتياطيات المالية، قامت الترويج مؤخراً بتغيير إستراتيجية صندوقها السيادي ذو الـ 1.1 تريليون دولار أمريكي، لتزدي استثماراته في الأسهم من 60% إلى 75%، وأن تشمل حتى الأسهم غير المدرجة أو الملكيات الخاصة، وأن يسمح بتملك أكثر من 10% في الشركة الواحدة، وهذا التغيير زيادة عائداته مع القبول بمخاطر أعلى.

نحو 0.720 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.718 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.716 نقطة، لودائع 6 أشهر، ونحو 0.632 نقطة، لودائع 12 شهراً، بينما كان ذلك الفرق، في نهاية ديسمبر 2016، نحو 0.538 نقطة، لودائع شهر واحد، ونحو 0.576 نقطة، لودائع 3 أشهر، ونحو 0.599 نقطة، لودائع 12 شهراً. وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في ديسمبر 2017، مقابل الدولار الأمريكي، نحو 301.908 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي، بارتفاع بلغ نحو 1.2%، مقارنة بالمتوسط الشهري لديسمبر 2016، عندما بلغ نحو 305.510 فلساً كويتياً، لكل دولار أمريكي.

مؤشرات أولية

حتى نهاية الأسبوع الفائت، توفرت

البيان	2017/12/31	2016/12/31	التغير
(الف دينار كويتي)	(الف دينار كويتي)	القيمة	%
مجموع الموجودات	5,683,404	5,467,115	216,289 4.0%
مجموع المطوبات	5,082,126	4,893,623	188,503 3.9%
مجموع حقوق الملكية	601,278	573,492	27,786 4.8%
مجموع الإيرادات التشغيلية	181,382	168,641	12,741 7.6%
مجموع المصروفات التشغيلية	64,285	63,181	1,104 1.7%
المخصصات	66,681	60,363	6,318 10.5%
الضرائب	2,393	2,154	239 11.1%
صافي ربح الفترة	48,023	42,943	5,080 11.8%
المؤشرات			
العائد على معدل الموجودات	60.9%	60.8%	
العائد على معدل حقوق الملكية	68.2%	67.7%	
العائد على معدل رأس المال	15.8%	14.1%	
ربحية السهم الاساسية والمخففة (فلس)	17	15	2 13.3%
إقبال سعر السهم (فلس)	238	240	(2) -0.8%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	14	16	
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.2	1.3	

جدول توضيحي 1

اسم الشركة	يوم المصين	2016/02/22	يوم المصين	2016/02/15	التغير	التغير
بنك الكويت لمراسي	1	469.4	446.4	23.0	5.1%	
بنك الخليج	2	216.4	199.9	16.5	7.8%	
بنك المشرق الكويتي	3	209.3	214.9	-5.6	-2.7%	
بنك الكويت الوطني	4	225.5	228.0	-2.5	-1.1%	
بنك الكويت الوطني	5	256.9	258.9	-2.0	-0.8%	
بنك الكويت الوطني	6	1438.8	1444.2	-5.4	-0.4%	
بنك الكويت الوطني	7	446.5	447.5	-1.0	-0.2%	
بنك الكويت الوطني	8	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	9	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	10	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	11	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	12	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	13	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	14	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	15	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	16	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	17	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	18	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	19	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	20	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	21	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	22	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	23	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	24	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	25	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	26	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	27	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	28	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	29	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	30	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	31	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	32	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	33	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	34	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	35	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	36	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	37	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	38	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	39	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	40	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	41	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	42	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	43	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	44	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	45	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	46	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	47	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	48	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	49	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	50	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	51	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	52	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	53	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	54	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	55	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	56	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	57	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	58	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	59	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	60	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	61	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	62	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	63	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	64	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	65	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	66	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	67	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	68	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	69	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	70	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	71	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	72	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	73	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	74	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	75	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	76	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	77	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	78	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	79	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	80	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	81	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	82	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	83	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	84	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	85	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	86	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	87	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	88	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	89	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	90	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	91	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	92	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	93	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	94	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	95	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	96	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	97	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	98	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	99	244.6	244.6	0.0	0.0%	
بنك الكويت الوطني	100	244.6	244.6	0.0	0.0%	